أثر العولمة على الدولة في الشرق الأوسط مطلع القرن الحادي والعشرين

د. كمال عبدالله الجاف
رئيس قسم العلوم السياسية - جامعة السليمانية

ابتسام اسماعيل قادر
عميدة كلية العلوم الانساني - جامعة السليمانية

مقدمة

يتميّز الانسان بعقله المفكر والمدبّر والمتأمل الذي يتجاوز به وضعه وظروفه ومحيطه، ويصنع به تأريخه وهو الوحيد القادر على تنظيم حياته الاجتماعية بما ينشئه من أفكار وقوانين، ان دراسة الأسس التي ينبني عليها مفهوم القومية والشروط الضامنة لاستمرارها وديمومة بقائها، وأثر ظاهرة العولمة على الامن والثقافة في الشرق الاوسط مطلع القرن الحادي والعشرين،يتطلببيان نوع العلاقة بين العولمة والدولة، بمتابعة مراحل تطور ملامح الحركة القومية خلال القرن العشرين،وتحديد مفهوم العولمة و أهم خصائصها ومجالات تأثيرها لاسيما على الانسان،ومدى استعداد الانسان في مجتمعاتنا للتكيّف والتفاعل مع هذه الظاهرة التي أصبحت حقيقة حتمية في الحياة. ان دراسة ظاهرة العولمة في ظل التطورات الهائلة التي حدثت في المؤسسات والشبكات الدولية المتزامنة مع ظهور الشبكة العنكبوتية(الإنترنت) الذي يشكل مؤثر فاعل في تعميق مضمون فكرة العولمة، التي تهدف الى عولمة الانسان و التوحيد بين شعوب العالم وجعل العالم قرية صغيرة من خلال التقريب بين خصوصيات الثقافات القومية في العالم وأديانه وذلك بإزالة ما يمكن إزالته من الحواجز المكانية والزمانية.

اشـكالية البحـث : تعمـل الدولـة في الـشرق الاوسـط عـلى تعزيـز الخصوصيـة القوميـة للانسـان في ظـل ظاهـرة العولمـة التـي تسـعى الى عولمـة الانسـان مـن خـلال ازالـة القيـود القوميـة والدينيـة والطائفيـة، لذلـك فـإن إشـكالية أثـر العولمـة والدولـة القوميةتفتـح عـلى جملـة مـن الأسـئلة مـن أهمهـا مايـلي:

- ما هي طبيعة العلاقة بين العولمة و الأمن والثقافة في الشرق الاوسط؟
- وهل تأثير العولمة على الدولة أمر مبالغ فيه لا سيما في مجال الخصوصية القومية؟
- ما أثر العولمة على وظيفة الدولة وعلى تعزيز روح الانتماء القومي في القرن الحادي والعشرين؟

فرضيـة البحـث : ان آليـات العولمـة المكتسـحة تهـدد تفتيـت كيانـات الـدول في الـشرق الاوسـط، بسـبب تأثيرهـا عـلى الأمـن والثقافـة، وغيـاب آليـات المشـاركة فيهـا، وضعـف الانتـماء والكفـاءة في إدارتهـا.

منهجية البحث: سيتم استخدام مناهج بحث عدة منها التأريخي والوصفي والتحليلي من أجل التمكن والوصول الى حقيقة أهداف البحث.

المبحث الاول : تمهيد

ان تطـور مفهـوم الحركـة القوميـة في أوروبـا يختلـف مـن حيـث النشـأة عـن ظـروف تطورهـا في الـشرق الاوسـط لا سـيما مـع بـروز مفهـوم ظاهـرة العولمـة، وسـنحاول تنـاول هـذا الموضـوع في مطلبـين وكـما يـلي:

المطلب الاول : نبذة عن مفهوم الحركة القومية في منطقة الشرق الاوسط

ان المِيّـزة الاساسـية للحيـاة الإنسـانية هـو ان البـشر يعيشـون بطبيعتهم في تجمعـات تأخـذ أشـكالاً مختلفـة، الاسرة، القبيلـة، المدينـة، الدولـة، وهـذه التجمعـات تقتـضي تنظيـماً معينـاً لهـذا الاجتـماع، ينظـم حياتهـم ويسـاهم في تطويـر نمطهـا، وهـذا الاجتـماع البـشري باعتبـاره مـادة تشـغل حيّـز مـن الوجـود، تفعـل وتنفعـل، تسـعى الى تجـاوز واقعهـا بعـد تحليلـه نظـراً لطبيعتهـا الانسـانية، بمـا يجـب ان تكـون عليـه، لا بمـا هـيّ عليـه في الواقـع، وتولـد هـذه الافـكار تلقائيـاً بـل مـن اشـخاص يعبّـرون عـن مصالـح جماعـة مـا، في فـترة تأريخيـة معينـة [١]. وقـد ورد تعريـف القوميـة في موسـوعة السياسـة عـلى أنهـا» مجموعـة بشريـة يكـوّن تآلفهـا وتجانسـها القومـي عـبر مراحـل تأريخيـة قـد تحقـق مـن خـلال لغـة مشـتركة وتأريـخ وتـراث ثقـافي ومعنـوي وتكويـن نفـسي مشـترك والعيـش عـلى ارض واحـدة ومصالـح اقتصاديـة مشـتركة مـما يـؤدي الى إحسـاس بشـخصية قوميـة وتطلعـات قوميـة موحـدة ومسـتقلة[٢].

ان بنـاء الامـم الحديثـة، عـلى قاعـدة ان لـكل أمـة دولـة، كان مشروطـاً في القـرن التاسـع عـشر، وفـق فرضيـة مفادهـا بـأن الأمـة يجـب ان تتوافـر عـلى مقومـات أساسـية هـي: الكفايـة العدديـة والكفايـة الاقتصاديـة والعسـكرية، وان عمليـة البنـاء ترتكـز عـلى ثلاث مسـتويات هـي الاقتصادية والثقافيـة والسياسـية، لذلـك تسـتند عمليـة بنـاء الأمـة عـلى العامـل الثقـافي فيـما العاملـين الاقتصـادي والسـياسي يدخـلان في بنـاء الدولـة القوميـة، لان فكـرة بنـاء الدولـة – الامـة، هـو بنـاء ارادي وابتـكار سـياسي قائـم عـلى مُعطيـات اجتماعيـة وثقافيـة كونهـا تبنـى بفعـل ارادة سياسـية واعيـة لاغـراض محـددة[٣]، لذلـك يمكننـا القـول ان حضـارات وتجـارب الأمـم عـبر التاريـخ مختلفـة متنوعـة تتأثـر نتائجهـا بخصوصيتهـا و بالظـروف الداخليـة والاقليميـة والعالميـة، ومـن هـذا المفهـوم جـاء مضمـون فلسـفة القوميـة كعقيـدة، تقـوم عـل تأسـيس دولـة منفصلـة تسـتوحي تأريـخ الشـعب وثقافتـه المتميّـزة، لأن تحقيـق الاسـتقلال وبلـوغ وضـع الدولـة هـو تتويـج لهـذا التميّـز.

لقـد غـدت الرؤيـة في أوروبـا الى مبـدأ القوميـة والشـعور القومـي عـلى أنهـا شـئ مـن المـاضي، وأنهـا سـبباً لقيـام الحـروب في أوروبـا حتـى عـام ١٩٤٥، لذلـك سـعت القـوى العظمـى الى اهـمال هـذه القضيـة والتقليـل مـن أهميـة الفكـر القومـي، والتركيـز عـلى مفهـوم الانتـماء والـولاء لدولـة « الأمـة »، التـي تشـكلت حديثـاً، لذلـك كانـت دعـوة الايطـالي» جيوسـيبه مازينـي الى» أن الأمـم تنشـأ فـوق ترابهـا الوطنـي وينبغـي أن تكـون مسـتقلة، وان الفـرد ينتمـي للامـة ويديـن لهـا بالطاعـة، لذلـك فـان هـذا المفهـوم جـزء لا يتجـزأ مـن نظـام الدولـة الحديثـة[٤]. نفهـم مـن هـذا أن القوميـة كآيديولوجيـة وحركـة اجتماعيـة، تكـون قـد سـاهمت في تشـكل العـالم الحديـث ومحاولـة ازالـة الفـروق بـين الـدول والشـعوب مـن خـلال التعـاون والتبـادل التجـاري عـبر المؤسسـات الدوليـة بهـدف اقامـة السـلام الـدولي بـين القـوى الكـبرى والـدول التـي اسـتقلت حديثـا.

وقـد قامـت بريطانيـا وفرنسـا بعـد انتهـاء الحـرب العالميـة الاولى عـام ١٩١٨، تقسـيم منطقـة الـشرق الاوسـط عـلى اسـاس مضمـون اتفاقيـة سـايكس/ بيكـو، بعـد ان انتهـى الوجـود السـياسي للدولـة العثمانيـة[٥].حيـث تركـزت جهـود الـدول العظمـى الى تسـوية الخلافـات لضـمان مصالحهـا، بـشرط ضـمان الاسـتقرار السـياسي في المنطقـة. اذ تـم تشـكيل عـدد مـن الـدول الجديـدة خـلال القـرن العشريـن، و قـد تبنـت هـذه الـدول منـذ البدايـة سياسـة مركزيـة، تدعـو الى بنـاء الأمـة وفـق سـمات قوميـة معينـة، أي اتبـاع سياسـة (دولـة تبحـث عـن قوميـة). ومـن هـذا المنطلـق اصبـح مصطلـح القوميـة جـزءاً لا يتجـزأ مـن الربـط بـين الدولـة والمجتمـع في الـشرق الاوسـط، ولاتسـتغنى عنهـا في عمليـة تدعيـم قـوّة الدولـة مـن أجـل تعزيـز مكانتهـا الدوليـة، دون ان تعـزّز لـدى مواطنيهـا

بدرجة عالية شعوراً بالهوية القوميّة والهدف القومي على الصعيد الداخلي[٦].

لكن المواضيع الجوهرية للقومية، تؤكد على الانسانية التي بطبيعتها تنقسم الى أمم متعددة، ولكل أمة شخصيتها المتميّزة ولا يمكن ان تحقق وجودها الا ضمن دولتها، وعلى الافراد الولاء لدولة الامة والانضواء تحت لوائها لكي ينالوا حقوقهم وحريتهم، لانها تقوّي دولة الامة لتحقيق الحريّة والانسجام ضمن النظام العالمي[٧]. وعلى اثر ذلك نشأت الحركات القومية في آسيا وافريقيا المطالبة بحق تقرير المصير ومحاربة الاستعمار والتي تمردت على سياسات الدولة الجديدة، وهو ما انعكس في شكل حركات وطنية وقومية تهدف الى حق تقرير المصير، وعلى الرغم من ان بعضهالم تنجح في تحقيق هدفها، الا عدد منها نجحت بتحقيق الاستقلال واقامة الدولة القومية[٨]. لذلك يمكننا القول، ان بناء الأمة ليس معطى نهائياً، في القرن الحادي والعشرين،والتي تعاني حالة عدم الاستقرار نتيجية الازمات التي تشهدها وتتعرض لها المنطقة في كافة المجالات والمستويات ولابد من اعادة انتاجه، من خلال آيديولوجية جامعة، ومشاركة سياسية، ومشاركة اقتصادية، ومرونة تكيّف النظام السياسي مع المتغيرات المجتمعية، لاسيما في دول منطقة الشرق الاوسط.

المطلب الثاني : نبذة عن تطور مفهوم العولمة

ان فلسفة السياسة الحديثة تؤكد على انعدام الحواجز الجغرافية والزمنية بين الافكار سواء في الزمن الواحد والمجتمعات المتعددة، أو في الازمنة المختلفة والمجتمعات المتعددة، لان الافكار الانسانية هي وحدة متكاملة الاجزاء والحلقات، وهي الجهد الذي يدل دائماً على تفوق العلم والمعرفة، وهذا لا يعني إبعاد الخصوصية المستقلة التي ولد فيها كل فكر ومميّزاته الخاصة، لأن الفلسفة السياسية تبحث وتهتم بالانسان وحياته وظروفه لتجاوز تلك الظروف في البحث الدائم والمستمر الذي لايقف عند حد معين، وعلى هذا يبقى الفكر الانساني في حركة دائمة تعبر عن ماهيّة الانسان التي تسعى دوماً الى الكمال، ليحقق سعادته ورفاهيته [٩].

وتشير دراسات تأريخ نشأة العولمة الى أن هناك نظريتان حوّل تأريخ العولمة وهيّ نظرية نشأة العولمة قديمة ونشأة العولمة الحديثة ، أما الأولى فتؤكد ان تأريخ ظهورها الى الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر عندما قامت أوروبا بالبحث عن أسواق جديدة لاستيعاب منتجات المصانع واستعمار البلدان لتأمين المواد الخام حتى تتطور صناعتها. أما نظرية العولمة الحديثة التي حققتها الدول المتطورة، عن طريق التجارة والتنافس الدولي والانتشار التكنولوجي.أما عن اشكال العولمة، فان العولمة الاجتماعية والثقافية تعني زيادة الترابط بين المجتمعات وازدياد التبادل الثقافي عبر استخدام التطور الهائل في المواصلات والاتصالات. والعولمة الاقتصادية تعني زيادة الحرية الاقتصادية والتبادل التجاري بين أصحاب العمل في أنحاء العالم عبر المؤسسات المعولمة، ومن أبرز مؤسساتها البنك الدولي ،صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة الدولية[١٠].

تعتبر العولمة الظاهرة التاريخية لنهاية القرن العشرين أو بداية القرن الحادي والعشرين مثلما كانت القومية في الاقتصاد والسياسة الثقافية هي الظاهرة لنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[١١]،لذلك مهدّ الخطاب السياسي للقوى الكبرىمطلع عقد التسعينيات، من خلال دعوات جديدة على أساس حضاري لاعادة تشكيل خطوط الصراع القادم اسهم في تفكيك وتركيب كل من العولمة والتكنولوجيا وتسويق العولمة وعولمة الفرد وانتزاعه من ولاءاته القومية، لتبقى المصالح هي الاهداف الحقيقية لكسب المزيد من القوة والهيمنة بمصير العالم، فالصراعات لدولية ليست صراعات ثقافية حضارية فقط بل هي صراعات بين مستويات مختلفة من النمو وتفاوت القدرات. لذلك سعت الثورة التكنولوجية الى تنميط اسلوب المعيشة في انحاء العالم من خلال تجسيد مفهوم « العولمة Globalization»، عبر تكوين المواطن العالمي المتجرد من هويته القومية وانكفاء الثقافات الفرعية لاعادة وتركيب وصياغة مفاهيم جديدة واعادة تعريف المصالح[١٢]. لتحوّل العالم الى سوق وقرية صغيرة تنتقل فيها عناصر الانتاج دون قيود، وتمتد الظاهرة لتشمل انشاء مؤسسات عالمية جديدة للاسراع بترجمة آثارها على العالم بأكمله، عبر أجهزة الإعلام والرأي العام والتيارات السياسية والفكرية المختلفة، فمفهوم العولمة له من الجوانب والأبعاد الكثيرة ما يثير اهتمام الجميع كونها تمثل الوضع الذي تهيمن فيه القوانين الاقتصادية على السلطة السياسية[١٣].

ان أبرز التعريفات المقبولة هي التي تؤكد بأن العولمة ، تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب الى اللامحدود الذي ينأى عن أية مراقبة ، والمحدود هنا هو أساس الدولة القومية التي تتميز بحدودٍ جغرافيةٍ وديموغرافية،وإلى حماية ما بداخلها من أي خطرٍ أو تدخل خارجي، سواءٌ تعلق الأمر بالاقتصاد أو بالسياسة أو بالثقافة. أما اللاَّمحدود فالمقصود به « العالم «، وهذا يعني أن العولمة، تتضمن معنى إلغاء حدود الدولة القومية و الوطنية في المجال الاقتصادي وترك الأمور تتحرك داخل فضاءٍ يشمل الكرة الأرضية جميعها، ومن هنا يطرح مصير الدولة القومية[١٤].

اقترن مفهوم النظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة، بالاهتمام بمفهوم العولمة، والاعتقاد بأن العولمة ظاهرة ايجابية ينبغي على الجميع التكامل معها، واللحاق بها، لأنها نسق عالمي جديد يتخطى نسق الدولة القومية، لأن المتغيرات الاقتصادية في ظل العولمة قد أصبحت لها الأولوية على المتغيرات السياسية، وتؤكد أن العولمة نظام دولي جديد يعتمد على التكامل بين رأس المال، والتكنولوجيا، والمعلومات التي تتخطى الحدود القومية للدول بطريقة نشأ عنها سوق عالمية واحدة، لذلك فان العولمة ظاهرة اقتصادية تكنولوجية كاسحة وحتمية ومَن يقف بوجهها قد يواجه الفناء، وكلما زادت سرعة الاندماج، لاسيما بالنسبة لدول الجنوب زادت المكاسب المحتملة لها، والا فان قوى العولمة الكبرى ستسحق دول الجنوب[١٥].كون العولمة تمثل نظام عالمي جديد يقوم على الإبداع العلمي والتطور التقني والتكنولوجي وثورة الاتصالات بحيث تزول الحدود بين شعوب العالم ويصبح العالم قرية كونية صغيرة، بما يفضي إلى الانحسار في مفهوم سيادة الدولة القومية[١٦]. لأن ثورة الاتصال والتكنولوجيا أحدثت فجوة كبيرة بين دول الشمال ودول الجنوب من خلال تعميم مظاهر العولمة التي شملت المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدى دول الشمال بشكل واضح، ما يستوجب التفكير والعمل في كيفية التعامل مع آثارها على الدولة والمجتمع والانسان من قبل دول الجنوب بشكل أكثر تحديداً .

وترتبط العلاقة بين القومية والعولمة، بنشأة مستوى الافكار الجديدة في النظام العالمي، خلال القرنين الماضيين، تتجسد بالترابط بين القومية والنظام الجديد في كيفية عيش الشعوب ولمن تدين بالولاء والطاعة وهيّ القضية الاساسية في عالم اليوم، على اساس ان الحكومات تمثل الشعوب التي تحكمها، ومن هنا نشأ المصطلح الحديث» دولة الامة»[١٧]. أي من حق كل أمة تقرير مصيرها القومي، ولكن الشعور القومي سواء في الدول المتطورة أو في الشرق الاوسط، المطالبة بالحصول على الاستقلال أو على حُكم ذاتي أوسع ضمن الدول، من خلال التركيز على أهمية ما يميّز الشعوب كالهوية القومية والاصالة والتقاليد، خلافاً لما كان قائماً على التقارب والشمولية لايجاد مجتمع مُوحد، أصبح يمثل أبرز مظاهر ردود فعل المقاومة لدى مَن يشعرون بخطر تهدد مصالحهم أوهوياتهم، سواء في الدول المتطورة أو في دول المنطقة[١٨].يمكننا القول هنا ان القومية في المقام الاول رد فعل على العولمة وفي مقام آخر نتاج لها. وسنحاول عرض ملخص لأهم الرؤى لأثر ظاهرة العولمة على الدولة القومية، وكما يأتي[١٩]:

أولاً: الرؤية الاندماجية « الرؤية النيولبرالية»: تمثل هذه الرؤية موقف اللبرالية الجديدة بشأن التحولات في النسق العالمي ليتخطى نسق الدولة القومية بعد مرحلة الحرب الباردة، ويُعد « توماس فريدمان» من أبرز المنظرين لها، اذ تؤكد رؤيته على أن العولمة ظاهرة إكتساحية ينبغي على الجميع التكامل والتعامل معها لأنها عملية حتمية. كونها تعبر عن نظام دولي جديد يعتمد التكامل بين رأس المال والتكنولوجيا والمعلومات التي تتخطى الحدود القومية للدول، من اجل انشاء سوق عالمية واحدة، تؤدي الى ارتقاء الدول التي ترتبط بها، لذلك على دول الجنوب الاندماج الكامل مع قوى العولمة لكسب المزيد من المكاسب، وعدم التردد امام الشروط التي تفرضها القوى الداعمة للعولمة.

ثانياً : الرؤية النقدية « الاستعمار الجديد» : تشترك المدرسة الواقعية الجديدة ومن أم روادها « كينيث والتز» والماركسية التقليدية في توجيه النقد الى العولمة تجنباً لآثارها السلبية نتيجة اهمالها البُعد الاجتماعي لعملياتها الاقتصادية، اضافة الى عدم التكافؤ الاقتصادي بين الدول، لذلك تميل لزيادة دور الدولة في ادارة الاقتصاد والسياسة، وتعد منظمات حماية البيئة والخضر من مناهضي العولمة كونهم من دعاة الحفاظ على الخصائص المحلية من الانقراض.

ثالثاً : الرؤية التفاعلية للعولمة

يسعى اصحاب هذه الرؤية الى الاعتراف بان العولمة أمر واقع ينبغي التعامل معه دونالقبول بكافة عناصره، وذلك بهدف الاقلال من الخسائر وتعظيم المكاسب، لذلك تركز هذه الرؤية على أهمية التعامل المتوازن مع القضايا التي تطرحها العولمة، من خلال استراتيجية تقوم على التعامل التدريجي، كونها ظاهرة مُركبة تتضمن أبعاداً إيجابية، يجب الاستفادة منها، مثل تكنولوجيا المعلومات وتدفق رؤوس الاموال وانفتاح الاسواق. وأخرى سلبية ينبغي تفاديها، تتمثل في ازدياد مشاكل الفقر والجهل والديون والإضرار بالبيئة، اضافة الى تهميش المجتمعات النامية وحرمانها من الاستفادة من ثمار العولمة لاسيما المجتمعات في الشرق الاوسط، هاتان الصورتان هما وجهان متلازمان للعولمة يتعين قبولهما والتعامل معهما(٢٠).

ووفق هذا التحديد لمعنى العولمة علينا ان نبرز الموقف من هذا النظام العالمي الجديد وكيف يتم مجابهته في مجتمعاتدول الشرق الاوسط لاسيما المجتمع العربي، مما برز مواقف متعددة و متباينة من العولمة ، فالمؤيدون لها يؤكدون بأنها تسهم في أنتشار التكنولوجيا الحديثة من مركزها في العالم المتقدم أقتصادياً الى باقي

أنحاء العالم،ويؤكد بعض الاخر أن تاثير العولمة على الهوية الوطنية و الثقافية للمجتمعات الشرقية أيجابية، على اعتبار ان العولمة تسهم اسهامآ واضحآ في نقل المعلومات وتخزينها و توفيرها لمن يريد الانتفاع بها، وهناك من غالى في تبنيه للعولمة دون أن يقيم أعتبارآ للهوية الوطنية وأعتبرها واقعآ موضوعيآ، ولذلك يجب التعامل معها بوصفها صيرورة موضوعية و الدخول فيها بأعتبارها فضاءآ مفتوحآ على النظام الكوني[٢١].

لذافان العولمة ظاهرة تدعمها القوى الرأسمالية لانها تحقق مصالحها في فتح اسواق دول الجنوب، وتسعى من خلالها الى تسيير العالم وفق نموذج فكري واحد ذي أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية، ولكن هذا لايعني خلق عالم متجانس واحد بقدر ما يحقق مصالح القوى الرأسمالية وفق معايير خاصة وتضع على دول الجنوب عبء محاولة الاستفادة من تلك المعايير.

المبحث الثاني : اشكالية اختيار النظام السياسي ومشكلة الاندماج القومي في الشرق الاوسط

واجهت الدولة الجديدة في الشرق الاوسط اشكالية اختيار شكل النظام السياسي في ظل التعدد القومي والديني والمذهبي لبناء دولة مركزية لتأمين الاستقرار السياسي والامني،سنتناول الموضوع كما يلي:

المطلب الاول : اشكالية اختيار النظام السياسي في الشرق الاوسط .

ان الفلسفة السياسية تعبر عن مجموعة الأفكار والقوانين التي تتعلق بحياة المجتمع، ولما كانت القدرات العقلية متفاوتة بين الناس، وكذلك الظروف المؤثرة في انتاج الافكار هي ايضاً متفاوتة، كانت المنتجات الفكرية في مجال السياسة متفاوتة أيضاً بين المجتمعات في العصر الواحد من جهة، وبين المجتمعات في تعاقب العصور من جهة اخرى، وفي ظل مدار العملية السياسية[٢٢]. التي تفترض الدولة وسيلة لنشر الفضيلة وتحقيق الخير العام ولم تكن غاية في حدّ ذاتها، بغض النظر عن المرجعيات الفكرية التي تؤسس لقيام الدولة، أي أنها معطى ارادي انساني بحُكم الحاجة والضرورة، مهما اختلفت وظائفها، وتعدّدت أشكال انظمتها السياسية[٢٣].

وتؤكد المدرسة التقليدية في دراستها لمفهوم الدولة القومية على تطابق حدود الدولة مع حدود الشعور القومي، معتبرة الحدود عاملا مميزا للأمم وضامنا لهويتها وسيادتها وشرعيتها القانونية والتاريخية. فأصبحت الدولة القومية منذ مؤتمر ويستفاليا «West phalli» عام ١٦٤٨، صاحبة السيادة المطلقة التي تسمح لها ممارسة وظائفها واختصاصاتها داخل إقليمها الوطني، ما يجعلها تمارس حقوقها السيادية سواء في المجال الداخلي أو في المجال الخارجي[٢٤]، حيث تبلور مفهوم سيادة الدولة الوطنية في اطار تعظيم قوّتها في مواجهة نظيراتها من الدول الاخرى، ثم تطور هذا المفهوم مع قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، وصولاً الى فكرة السيادة الشعبية، التي تعبّر عن سيادة الشعب، لذا فان السيادة ليست للسلطة، بل للشعب وهو مصدر السيادة في الامة[٢٥].

وجاء دعم كل من بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الاولى، للدول الناشئة بان تتبنى نظم حُكم مشابهة لنظمها السياسية، ويمكن ان يُعد هذا جزءاً من عولمة القرن العشرين، التي شهدت فيها السياسة الدولية انقسام العالم بين النموذج الرأسمالي اللبرالي بقيادةالولايات المتحدة الاميركية والنموذج الاشتراكي الماركسي بقيادة الاتحاد السوفييتي، لذلكسعت الدولتان، لاكتساب ولاء الدول المستقلة حديثاً، من خلال المعونات الاقتصادية والضغوط السياسية، لاثبات صحة النموذج الاقتصادي الآيديولوجي، الذي يمثله كلاً منهما، مما ادى الى انعكاس اثر الصراع الآيديولوجي السوفييتي الغربي بسبب تناقض المصالح بين الطرفين[٢٦]. مما عكس أثر الحالة على وضع الدول في الشرق الاوسط وجعلها في حالة من التردد في الاختيارالآيديولوجي لعدم وضوح الرؤية لدى النخبة السياسية في تحديد الفلسفة السياسية لاختيار نموذج النظام المناسب وفق الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتمتين ركائز الدولة بهدف تحقيق الاستقرار السياسي، التي كانت ولا تزال تعاني منها تلك الانظمة باستثناء دول الخليج العربيالتي حسمت خيار شكل النظام السياسي وحققت نسبة عالية من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بهدف ضمان الامن و الاستقرار السياسي أفضلية لمصلحة المواطن الحياتية على الممارسة الديمقراطية.

لقد اثارت طبيعة النشأة التأريخية للدولة، وازمة شرعيتها في صياغة نظامها وسياسات حكامها، والاختلاف في الخطاب الآيديولوجي بين القومية واللبرالية والماركسية خلال النصف الثاني من القرن الماضي،ليتخذ الصراع طابعاً دينيّاً، على أثر الصحوة الدينية التي اتخذت اشكالاً مختلفة لدى مختلف الاتجاهات، بسبب عجز الانظمة السياسية عن تحقيق أهدافها[٢٧]،ولعدم قدرتها على تاسيس مضمون مشترك لمفهوم الدولة الحديثة، فالتيار القومي لم يعترف بضرورة ايجاد هوية مشتركة لبناء الوطن الواحد كونه يتطلع لدولة الامة العربية الكبرى، ونفس المشكلة واجهت التيار الاسلامي كونه بقي يتطلع الى دولة الامة الاسلامية، ولم تحترم النخبة الحاكمة الدساتير والقوانين والمؤسسات[٢٨]، فالدولة ليست مجرد سلطة فحسب، بل هي مؤسسة كبرى تنضوي في داخلها مؤسسات فرعية سياسية وأمنية واقتصادية

واجتماعية وثقافية، لذا فقد حصل ثمة دمج غير مبرر بين الدولة والسلطة الى ان حدّ تغييب مؤسسة الدولة أو تأخير تحوّلها الى دولة قانون ومؤسسات مدنية[٢٩]،نتيجة تعاقب الحكومات، التي حرصت على تدمير منجزات سابقتها واتهامها بالخيانة للمبادئ القومية والعمالة للأجنبي، حتى انتهى القرن العشرين، دون انجاز يذكرفي حياة المجتمع والمواطنمن المشاريع التنموية التي وعِد بها،تحت ذريعة المؤامرة و الظروف الاستثنائية، والمرحلة الانتقالية والتحديات الاستعمارية، بخلاف ما كان يتحققفي الكثير من الدول من تطور في كافة مجالات الحياة.

كانت الدولة الجديدة مطلب مشروع للقوميات المختلفة في الشرق الاوسط مطلع القرن العشرين، والتي شكلت أملاً لكل القوى السياسية على مختلف قومياتهم وآيديولوجيتهم، لكي يتمتعوا بخيرات وطنهم وثرواته،الا ان نشأة الدولة لم يتم وفق ظروف التطور الاجتماعي والاقتصادي، كما نشأت في الغرب،لان تأسيسها تم وفق تسويات دولية أونتيجة رغبات القوى العظمى، وقد حاولت النخبة الحاكمة، تكوين مؤسسات دولة، لغرض استمرارية مصالحها، لذلك كانت فكرة المواطنة لترفدها بالانتماء والولاء الواحد. لذا فان مؤسساتها لم تتحوّل الى مفهوم المؤسسات المدنية، في اطار القانون العام، الذي يفترض المساواة بين البشر الذين يعيشون في كنف الدولة بدون تمييز، فالازمة الحالية التي تعاني منها الانظمة السياسية هي نتيجة تراكم الاخطاء والاخفاقات مما ولد شرخاً بين بين السلطة والمجتمع وهذا هوما حدث في عدد من دول المنطقة عام ٢٠١١، نتيجة لاخفاق الانظمة في تحقيق التوازن بين الاستقرار السياسي والتنمية الشاملة، لعدم القدرة على التجديد الاجتماعي والسياسي للمجتمع.

وجاءت الاحداث التي شهدتها الانظمة السياسية في العالم العربي عام ٢٠١١، لتعبر عن عملية تغيير تهدف الى فك الارتباط بين النظام السياسي والدولة، أي تحرير الدولة من النظام الذي احتكرها وأساء اليها، وهنا تبرز اشكالية مفادها: هل أزمة الدولة تكمن في أزمة نظامها، أم انها تعاني بنفسها من أزمة وجود وكيان أي ازمة بنيوية، لاسيما في اسلوب تأسيس الدولة في الشرق الاوسط، والتي كان لها الاثر البالغ في فشل وعجز الانظمة السياسية، عن تحوّل مشاريع دولها الى دولٍ شرعية وذات سيادة مقبولة من شعوبها، فهل كانت الدول هذه فعلاً دولة الامة وفق مفهوم التجربة الغربية من خلال نظرتها للمواطنة داخل حدودها وواجباتها اتجاهه، أم انهامجرد دولة شكلية بلاانتماء أو شرعية، على اساس ان الدولة الشرعية تنفذ المهام الاساسية التالية: [٣٠]

- توفير الأمن والأمن الانساني
- تطبيق القوانين وحكم القانون
- ضمان الحقوق المدنية والحريّات
- توفير الخدمات العامة (الصحة والتعليم واالتكنولوجيا والبنى التحتية المادية)

ان النظم السياسية في عدد من دول الشرق الاوسط، خلال القرن العشرين، عجزت من تلبية مهامها بسبب طبيعة النمو الاقتصادي العام وغياب العدالة الاجتماعية، مما تسبب بزيادة مستوى الفساد والهدر وتراجع الاداء لعلاج الفقر، لذلك عجزت سياسات النمو الاقتصادي عن تحقيق اهدافها في تنمية العنصر البشري، وان هذا العجز لا يرجع الى افتقار الدولة الى القوة والموارد بقدر ما يرجع الى افتقارها الى الإرادة، وسوء إدارتها وتعبئتها للمواردواضاعة فرصة التنمية، مقارنة بمنطقتي جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، اذ قامت بانفاق موازنات هائلة على التسليح بدواعي أمنية نتيجة الازمات المزمنة في المنطقة في ظل غياب جهد مخلص خلّاق لبناء قاعدة للتوافق حول المصالح المشتركة[٣١].

لذلك فان دراسة تعثر المشروع التحديثي للنظم السياسية في هذه الدول الشرق أوسطية وفاعلية مؤسساتها في انجاز مهمة حشد القوى وكيانات المجتمع في اطار القانون وقيام التوزيع العادل للثروة او في تحقيق المشاريع التنموية و تقديم الخدمات، نتيجة هيمنة مؤسسات الحُكم وغياب ارادة الاصلاح، جسد ضعف قدرة النظام السياسي وتآكل شرعيته المجتمعية، لذلك فان مؤسساتها تعرضت وما زالت لازمات وتحديات تتراوح بين الانهيار الكامل او الفشل ما يستوجب الحاجة الى تحديث وتطوير انظمة الحُكم بهدف تلبية المتطلبات الاساسية للمجتمع في القرن الحادي والعشرين[٣٢]. لذا فان تطور هذه النظم السياسية في الشرق الأوسط، منذ ظهورها إلى اليوم يفضي إلى استنتاج مهم مفاده أنها قد عرفت في سيرورتها وحركتها جملة من المتغيرات، توصف تارة بأنها تغير في دور ووظيفة النظام، وتارة أخرى بأنها تراجع وانحسار في قوة النظام ، وما يحدث اليوم من تغيرات ومستجدات في مضمون مفهوم النظام السياسي لايمكن الحسم في طبيعته والادعاء بان الأمر يتعلق بانحسار دور ووظيفة الدولة ونظامها السياسي في زمن العولمة.

المطلب الثاني : مشكلة الاندماج القومي في الشرق الاوسط

ان بناء الدولة والامة عمليتان متكاملتان، وان طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة تمنح الأولوية للبناء الاجتماعي، لان الاكتفاء ببناء الدولة سياسياً يؤدي الى نمو دولة تسلّطية قويّة، وتجريد المجتمع من قوته وتحوّله الى مجتمع حشود (Mass Society)، لذلك تبقى الدولة «

هشّة « تحمل في داخلها عوامل انهيارها، كونها تمتلك السيادة وتفتقر الى الشرعية اللازمة لاستمرارها، ما يؤدي الى بناء نظام قابل للانهيار، لان مجتمع الحشود يتسم بخواء الفضاء (Vacuum Sphere) الوسيط بين الدولة والفرد، اي مؤسسات وسيطة تحول دون تسلّط الدولة على الافراد[٣٣]. لذلك كان بناء الامة في أوروبا وأمريكا، يستند على العامل الاقتصادي والثقافي أي بناء الامة من الأسفل، ولكن جاء بناء الامة في الشرق الاوسط من الأعلى، بالاستناد الى العامل السياسي فكان البناء هشاً ومؤسسات نظامه السياسي هزيلة.

تعرضت الانظمة السياسية الشرق أوسطية في مطلع القرن العشرين، الى تحدي إيجاد مجتمع سياسي متضامن اجتماعياً على أراضيها الوطنية المحددة حديثاً، ضمن مشروع تتماثل فيه القوميات والأعراق المتعددة بدولة الأمة، وقد تم اختيار تعريف لعملية بناء الأمة لم يستند الى القومية بل الى المبدأ الاقليمي أي القيّم والآيديولوجية التي تتبناها الدولة، لذلك كانت الحدود مهمة من أجل تحديد أراضي الدولة وتعريف الامة [٣٤]، بهدف بناء الامة القومية من قبل النخبة السياسية، وتحوّلت قضية الاندماج القومي لتصبح غاية النظام السياسي، أي حالة « دولة تبحث عن أمة « لاتصالها بعناصر القوة وتوظيفها لتحقيق الاهداف السياسية، باعتبار ان مفهوم الاندماج القومي هيّ عملية تكاملية بين أجزاء الامة، أي الانتقال من نطاق الولاءات والهويات الفرعية الى نطاق الولاء القومي للمجتمع، بهدف اقامة سلطة مركزية قادرة على فرض سلطاتها على الجماعات والاقاليم المختلفة، مما اثار مشكلة التفاوت الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بين بعض الجماعات[٣٥]، أي ان يتم احتواء الكل للاجزاء بصيغة تضمن تجانساً متفاعلاً في وضع هذه الاجزاء في اطار الكل المندمج قومياً، وهذا يعني ان الخصوصية القومية والدينية للشعوب والاقليات داخل الدولة عليها الاندماج مع الاكثرية بهدف توحيد المجتمع ضمن حدود دولة/الامة.

وواجهت الدولة تحديات وصعوبات في مسار تحقيق الاندماج القومي الهادف الى تكوين شعب لدولة، وكان دور النظام السياسي توحيدي على مستوى القبائل والديانات والمذاهب، وتقسيمي على المستوى النزعة الاثنية /القومية، مما تسبب في تعطيل الدمج القومي خلال مرحلة الخمسنيات والستينيات من القرن الماضي، باحتكار السلطة من قبل العسكر والحزب الواحد، والبدء بمرحلة التفكك بتسييس الهويات الجزئية الدينية والمذهبية والقومية، وتقويض امكانية ايجاد صيغة مدنية بحق الهوية القومية واضحى مشروع بناء الامة موضع تشكيك ما يهدد وحدة دولة الامة وتفكك نظامها السياسي[٣٦].

ولذلك لم تشهد أغلب الانظمة السياسية في دول الشرق الأوسط الاستقرار السياسي، رغم كل الاجراءات التي اتبعت، كونها كانت تهرب من تشخيص الاسباب الحقيقية لمشاكلها، ضمن مشروع كامل بهدف نقل المجتمع من حالة التنافر والتشتت الى حالة الوحدة والتجانس، لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية[٣٧]، ولكن وبعد قرن كامل لم تتمكن هذه الانظمة من تحقيق حالة الاستقرار السياسي، بل وعجزت عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وماشهدته المنطقة عام ٢٠١١ دليل فشل تلك السياسة في كسب ثقة الجميع داخل حدود الدولة، من خلال اللجوء الى أسلوب تأجيل حلّ الصراع الى مراحل لاحقة، وعند اشتداد الازمات كانت الانقلابات العسكرية هيّ السمة البارزة لتغيير الانظمة السياسية.

وعند دراسة تجربة النظم السياسية في دول الشرق الاوسط خلال القرن العشرين، وبسبب الانقلابات العسكرية المتعددة، وتشريع الدساتير المؤقتة لاستغلاله وفقاً للظروف المحيطة بكل نظام، بغرض استخدام السلطة بدون أية قيود، اضافة الى احتكار السلطة باعتماد سياسة الحزب الواحد، كل ذلك ادى الى ان النظم السياسية لم تشهد حالة الاستقرار السياسي وانعكس ذلك سلباً على المجالات الاقتصادية والاجتماعية، اضافةعبر تشظّي الهوية الوطنية الى هويات محلية ما كان ليكون أمراً سلبياً، لو ان التعبير عنها جرى في اطار احزاب مدنية وباسلوب سلمي، لكن المشكلة ان صعود الهويات المحلية، جرى لحظة انهيار الايديولوجيات المدنية ونشوء فراغ ثقافي ملأته احزاب الاسلام السياسي، وهيّ لها طبيعتها تقسيمية في أي بلد متعدد الاديان أو المذاهب، وبهذا المعنى اكتسبت الهويات المحلية طابعاً طائفياً مما ادى لبروز ظاهرة الارهاب التي اشعلت الحرب الطائفية باعتبارها حرباً « مقدسة «[٣٨].والذي أصبح يهدد كيان هذه الدول بالتفكك وانتشار وأثر ذلك على أمن واستقرار مجتمع و دول المنطقة كافة.

الأمر الذي يترك فراغاً بين الدولة والمواطن من شأنه ان يؤسس لتكوين الطائفيات السياسية الحزبية في الداخل ويستدرج « الخارج» للتدخل، لذلك لن تزول الانقسامات الطائفية، الا من خلال عدم تسييس الاختلافات من قبل الأطراف السياسية، باستخدام الثقافة العابرة للطائفية. والحالة القائمة الآن، لا تؤشر الى انعدام أو امتناع في الاندماج الوطني لمشروع الدولة الوطنية ، من هذه الطائفة أو تلك، بقدر ما تؤشر الى امتناع النخب الحاكمة، المتحكمين بسلطانها والمستفيدين منها عن الشروع في تطبيق مشروع الاندماج الوطني من خلال خطط تحقيق العدالة الاجتماعية والحريّة والمساواة بين المواطنين، لان بناء الوطن يتم بالتسامح والتعايش السلمي والتوافق

على نمط ادارة الدولة ، ما يستوجب خطة اصلاح شاملة لبناء مؤسسات الدولة المدنية لتحقيق الاستقرار السياسي والامني لمعالجة مشاكل المجتمع والانسان، لمواكبة بناء النموذج الانساني العولمي.

المبحث الثالث : النظام السياسي في الشرق الاوسط و عصر العولمة في القرن الحادي والعشرين

سنتناول أثرمظاهر عصر العولمة على مضمون مفهوم دور النظام السياسي في الشرق الاوسط وكما يلي:

المطلب الاول : أزمة الدولة والعولمة في القرن الحادي والعشرين

ان العولمة وقضايا النظام السياسي تشكل اليوم محوراً للحراك السياسي والاجتماعي الذي يتجه نحو صياغة أسس التعاقد الاجتماعي وطريقة الحُكم وآليات المشاركة في اتخاذ القرار، وهي أفكار تهدف الى تعريف معنى سيادة الدولة في حدود الآفاق الوطنية والحدودالعالمية، لان مقومات بناء شكل الحُكم وادارته تفرض وقائع قابلة للتشكّل بصيغ مختلفة في كل زمان ومكان، الاان القاسم المشترك في تحديد معالمها هو تفاعله افي اطار من التوازن القلق بين التطورات المتصلة بمعطيات العولمة وشروط المحافظة على سيادة الدولة، وماتمثله من كيان سياسي واجتماعي، ومسؤولياتهاالوطنية والاقليمية والانسانية[٣٩].

وان وظائف النظام السياسي في تطور على الدوام، وآخذ بالتوسع، عاكساً بذلك صعود دولةالرفاه في أوروبا والولايات المتحدة الاميركية، لذلك يفترض من الدولة ذاتا لسيادة، ان تؤدي بعض الوظائف وفق نموذج عالم الاجتماع الالماني» ماكسفيبرMax Weber» لضمان أمنا لمواطنين ورفاهيتهم، من خلال توفير وسائل مركزية /لامركزية لإنتاج جملة واسعة من السلع السياسية/ العامة (Political and Public goods)، وان الدول التي لاتُلبي هذه المعايي ريُرمز لها، الضعيفة، الهشة، المعرّضة لخطر عدم الاستقرار والسائرة نحو الفشل، وان فشل النظام السياسي ظاهرة جديدة تصبح بموجبها الدولة غير قادرة على الحفاظ على ذاتها كعضو في الاسرة الدولية، نتيجة حالة انهيار القانون والنظام، حين تفقد مؤسسات الدولة الشرعية في حماية مواطنيها وتلبية حاجاتهم ورغباتهم، وفقدانها المصداقية علا لمستوى الخارجي[٤٠].

لذلك فان بناء النظام السياسي في الدولة القابلة للاستمرار يتطلب تنفيذ عمليتين متوازيتين ومتزامنتيّن، بناء السيادة وبناءالشرعيّة، أو بناء أجهزة الدولة التي تُشكّل المكوّن السياسي أو المكوّن الثقافي، من خلال استخدام مؤسسات النظام السياسي في بناء الأمة وتحقيق الاندماجا لاجتماعي وهوما يحقق القوة السياسية من أجل حماية المواطنين، ثم التحوّل الى اللامركزية أي أن الشرط الأساس لتحقيق مركزة السلطة السياسية هو المجتمع الديمقرطي القائم على المساواة، ليشكل الخطوة اللأولى في التحوّل باتجاه المجتمع المدني (٤١) .

وان الحداثة السياسية التي تتبعها النظام السياسي لتثبيت أهميتها ومكانتها، فكرةً ودوراً ووظيفةً ونطاقاً جيوسياسياً ونسبية شرعيتها، أصبحت الآن أمام تهديد ظاهرة العولمة التي تزيد ضعف النظام السياسي في أخص خصائص وجودها وقوّتها في السيادة والاقتصاد والأمن والثقافة، لذلك فان بنيّة النظام السياسي في الشرق الأوسط، لاسيما بعد عام٢٠١١، قابلة للاختراق بحُكم أنها غير محصنة بما فيه الكفاية، لذلك فهي غير قادرة على المواجهة،بحُكم الوهن والانفصام عن المجتمع، وكونها تواجه ضَعْف المشروعية أو فقدانها لها، او عاجزة حتى عن الدفاع عن سيادتها وقيّمها بل وحتى التأقلم مع متغيّرات العولمة العالمية[٤٢].

ان المرحلة الراهنة غير ملائمة للنظم السياسية في الشرق الاوسط، فهي في مرحلة سالبة وفق كل المقاييس، بل هي تشكّل خطراً حقيقياً عليها، لأنها أعجز من أن تندمج وتواج تحديّات العولمة، وفقاً لتقارير برنامج الامم المتحدة الانمائي مطلع القرن الحالي، نتيجة لاخفاقات الدولة الكثيرة لاسيما الاخفاق في بناء الانسان بناءاً سوياً، المتماسك والمنتمي فعلياً، و الذي يعيش على أرض الواقع حالة الاغتراب نتيجة الاقصاء في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي وحرمانه من ثروات الوطن، اضافة الى عدم التمكن من انجاز تحديث بنوي وتطوير للهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بما يتلائم مع مقتضيات العصر، وقد تمكنت بعض الانظمة من انجاز نسبة جيدة من عملية الاصلاح و التحديث، ولكن من دون ان يمسّ هذا التحديث روح المجتمع، لانه رافض للتحديث العميق والفعلي في داخله[٤٣]. ذلك نتيجة اخطاء القيادة التي فَصَلت النظام السياسي عن المجتمع، وفشل القيّم المجتمعية السائدة في شرعنة التراتبيات الاقتصادية والسياسية القائمة، والخلل البنيّوي والتوترات الاجتماعية، وانعكاس ذلك على وفائها بالتزاماتها الاساسية، أو عدم قدرتها على أداء مهماتها الرئيسة في العالم المعاصر[٤٤]، لذلك تكمن الحاجة الى تيار قادر لاحداث تغيرات جذرية في المجتمع، وهو ما يتطلب سياسات جديدة سواء لاقتناص الفرص أو لخلق الفرص أو لتجنب المخاطر من تأثير العولمة في البنية المعلوماتية والتكنولوجية والاتصالية، بما يساعدها على اعادة تأهيلها مع دولها وفق معطيات العصر الجديد.

ان النظم السياسية التي طبقت سياسة الاقتصاد المفتوح في عصر العولمة تمكنت من استيعاب كل العلوم في مضمون التنمية، وحققت

نسبة نمو لاتقل عن(٤,٥٪) سنوياً في حين ان بلدان الاقتصاد المغلق لم تحقق سوى(٠,٧٪) أي ان المجموعة الاولى نجحت في كسر جدار العولمة وحققت المعجزة، فيما تقاعست النظم السياسية في المجموعة الثانية ومنها عدد من دول الشرق الاوسط، عن الواجب المناط بها والمتمثل بالاندماج المبكر في الاقتصاد العالمي، فاصابها النكوص أمام التحديات الآيديولوجية للعولمة، ثم العجز عن تطبيقها لاحقاً، لذلك تواجه نسبة عجز مئوية عالية من اجمالي الدخل القومي وانخفاض واضح في النمو لدخل الفرد بشكل عام بحيث لا تتمكن من تغطية النفقات الاساسية للمعيشة، مما شكل أحدى أهم الازمات التي تعاني منها الانظمة السياسية[٤٥]، امام التفاعلات الدولية الجديدة لادارة الشؤون السياسية والاقتصادية والامنية والتقنية والبيئية والاجتماعية والعملية الديمقراطية واحترام الحريّات الأساسية ، والحدّ انتشار الاسلحة النووية، لحلّ كافة المشاكل بالطرق السلمية.

بعد أكثر من قرن من الممارسات السياسية للنظم السياسية في الشرق الأوسط، وما آلت اليه النتائج الكارثية، تمثلت في التأخر في عملية المراجعة في ظل الضغوط والتحديات التي تفرضها استحقاقات ثنائية (الارهاب / الاصلاح) وضرورة تفعيل آليات المشاركة لطرح الرؤى والتصورات المستقبلية المستوعبة لكل هذا الجديد الحاسم، وعليه فان سلطة النظام السياسي لكي تكون مقبولة وفاعلة لا بُد ان تُعَبر عن هوية الشعب ، وتُلبّي مضمون احتياجاته بما يواكب المتغيرات المحيطة، وفي حالة عجزها عن ذلك فان خطر التفكك يهدد المجتمع والدولة، ما تعني اتجاهها الى حالة الضعف والسقوط بعد انسداد آفاق التطور والتغيير، بسبب الهوة العميقة بينها وبين القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يموج بها العالم اليوم(٤٦). ان دراسة مقاربة التحديات العالمية المعاصرة التي تواجه الدولة والمواطن تطرح علينا جملة أسئلة منها:

- كيف نحقق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في ظل الولمة.
- كيف نحمي الانسان من مخاطر الاغتراب وتعزيز الانتماء الى الوطن.
- كيف نحمي البيئة الطبيعية من التلوث والتدمير .

ان النظم السياسية في عصر العولمة، هي التي تعزز الشعور بالانتماء الى الوطن لدى المواطن من خلال رعاية الدولة القادرة والعادلة له في ظل دولة القانون، لا دولة الفوضى والتخلف القانوني والسياسي، لذلك فان الدولة الحديثة هي دولة الرعاية الاجتماعية والرّفاه والتقدم، دولة الانتاج والنمو، ودولة التعدّدية السياسية في اطار المواطنة، والاحزاب الوطنية وتعددية الافكار السياسية وتعددية برامج الاقتصاد والاجتماع[٤٧]، ومما تقدم نستنتج أن مفهوم الدولة الحديثة يكاد يكون مفقوداً في تجارب النظم السياسية في المنطقة، بسبب الالتباس الفكري والعملي بين مفهومي النظام السياسي والسلطة.

المطلب الثاني : أثر العولمة على الامن و الثقافة القومية

أولاً : العولمة والامن القومي

ان النزاعات الآيديولوجية والعِرقية والثقافية، وانقسام الطبقة الحاكمة، و حالة عدم الاستقرارا السياسي، أي غياب الاجماع القومي،هي التي تشكل تهديداً مباشراً لمؤسسات الدولة في قدرتها على الاداء والانجاز، بمعنى ان غياب المؤسسات القادرة على التفاعل والترابط بين النُخبة والشعب، يسهل من عملية التفكك امام التأثير الخارجي عبر وسائل الاعلام المعولمة، وما يمثل من تهديداً لكيان الدولة الهش، عبر التأثير في النسيج الاجتماعي، الذي لا يقل خطورةً عن التهديد العسكري والاقتصادي، ما ينعكس سلباً على نسبة المشاركة السياسية ويؤدي الى أزمة الهوية، لاسيما في حالة عدم وجود ضامن قانوني. وهذا ما تشهده الحالة السياسية في دول الشرق الاوسط، اذ ادى هذا اللاانتماء الى الاختراق الامني لمؤسسات الدولة من قبل الجماعات المسلحة المتطرفة، والى التأثير سلباً في أداء المنظومة الجامعة والى تقويض المقومات الايجابية، مما ادى الى اخفاق آليات معالجة النزاعات الداخلية بل الى شلّ القدرات القومية على منع الصراعات وردع مصادر التهديد[٤٨].

ان تحقيق الامن القومي يستوجب من صانع القرار، أهمية ادراك أبعاد وخطورة الموقف وتحديد المبادئ العامة لمفهوم الامن القومي لتحويله الى برنامج في اطار الاستراتيجية القومية للدولة، لضمان تحقيق المصالح القومية والمحافظة على كيانها في ظل تحديات مظاهر العولمة، من خلال الاهتمام بمستويات مضمون الأمن الوطني وفق ما يلي:[٤٩]

- المستوى الأول:هو الأمن الذي يتعلق بالحياة اليومية للمواطن، ويتضمن القضاء على كل ما يؤثر سلباً في أمن المواطن، مثل البطالة والفقر والقيود على الحريات الاساسية.
- المستوى الثاني: وهو المتعلق بالاستقرار الامني، وبالسلم الاجتماعي والذي يتهدد بالحروب الاهلية والشغب والعصيان والارهاب والاضطرابات السياسية.
- المستوى الثالث: وهو أمن الكيان الوطني، وضمان المصالح الوطنية أمام الصراعات الدولية، وضد العدوان الخارجي، والتدخل المباشر وغير المباشر،مما يتطلب بناء وتطوير العلاقات واستخدام القوة عند الضرورة لحماية المصالح الوطنية .

ووفق هذا المفهوم فان اغلبية الانظمة السياسية في الشرق الاوسط، أصبحت طاردة نافرة للانسان كونها انظمة فاشلة، عجزت عن تقديم الاحتياجات الاساسية له، خلاف ما تحقق في الدول الغربية، بفضل استخدام مظاهر العولمة، الجاذبة للانسان في بقاع الارض، والتي تلبي حاجاته وتحقق رغباته، عبر الاستخدام الذكي للقوة الناعمة التي حققت نتائج باهرة في القرن الحادي والعشرين، حيث لا يشعر الانسان بالغربة كما يشعر نسبة من المواطنين في الشرق الاوسط، بالاغتراب داخل وطنهم، وهذا معيار النجاح التي اصبحت جاذبة للجميع، وقد تجسد هذا في قبولها على ايواء وتأهيل عشرات الالوف من المهاجرين بهدف استثمار طاقاتهم، لدلالة على القدرة الفائقة بفضل مظاهر العولمة، الهادفة الى عولمة الانسان أي بناء الانسان العالمي، بعقلية تتجاوز مفاهيم القومية والطائفية والمذهبية، فيما لا تزال النظم السياسية في في الشرق الاوسط، تعمل بعقلية وسياسة تقليدية، فكيف يمكنها منافسة الآخرين في كسب الانسان من أجل تعزيز شعور الانتماء القومي في تفكيره وسلوكه وحياته، فكيف السبيل لاعادة الابناء الذين يشكلون جالية في الدول الغربية، المهددين بفقدان ما يحملونه من الخصوصية القومية، وعدم الذوبان في تلك المجتمعات مستقبلاً، مما ينبغي امكانية اعادتهم الى الوطن، فهل تستطيع هذه النظم عمل ذلك بالوسائل التقليدية. ان الوضع الآني تستوجب التكيّف مع المظاهر الجديدة للعولمة، من اجل المحافظة على النسبة الباقية من ابناء المجتمع داخل الوطن، من خلال تأمين الاحتياجات الاساسية لهم بهدف تأمين ظروف المحافظة على حماية بقاء الوطن.

ان ما تتعرض له عدد من النظم السياسية في المنطقة بعد عام ٢٠١١، على المستوى الداخلي، من حالات الرفض الشعبي، والتي تحوّلت الى حالات الاحتجاجات والتمرد المسلح على النظام السياسي، ما هي الا نتيجة فشله في تامين الاحتياجات الاساسية للانسان، وقد تجسد حقيقة عجزها، في ظاهرة هجرة وهروب الجماعات عبر البحار عام ٢٠١٥، ما يمنح الجماعات المتطرفة المختلفة الفرصة لطرح النموذج البديل كل حسب اهدافه يملي فراغ مؤسسات الدولة، والذي يشكل تهديد خطير في اشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة بشكل عام منذ احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ و بعد عام ٢٠١١ في المنطقة، والذي ادى الى فقدان النظام السياسي السيطرة على ادارة الملف الامني، بل فقدان السيطرة على مناطق حيوية من أراضي الدولة وسيادتها.

ان التخطيط لاعداد خطط و برامج استراتيجية تتمكن من تأمين الظروف المناسبة عبر اعادة النظر في كل ما هو تقليدي، لهو ضرورة ملحة وفق خطة استثنائية على تحقيق الحد الادنى من مستويات الاصلاح و التطور على امل الوصول الى مرحلة التخطيط الاستراتيجي مستقبلا، لان النظام السياسي تمتلك الموارد البشرية والمادية، و تتمتع بكل الحقوق الكاملة في سيادتها على الصعيد الدولي، وعلى الصعيد الداخلي فالدولة لها حق التصرف في مواردها وثرواتها، كما لها حق اتخاذ التدابير المناسبة حيال الاشخاص الموجودين على اقليمها بصفتهم مواطنين أو أجانب[٥٠]، لذلك فان مبدأ السيادة دائم ومستمر لايتغيّر، الا ان صورتها وحقيقتها والمسؤوليات التي تنهض بها تتغير مع الزمن أو يعاد توزيعها، اذ لا تعني هذه التطورات نهاية مفهوم السيادة، ولكن تعني ان السيادة قد تغير مفهومها أي تدويل السيادة وتوسيع نطاقها بحيث انها لم تعُد خاصة بالشعب والدولة ولكن يشارك فيها أيضاً المجتمع الدولي[٥١].

لذلك فامام هذه النظم السياسية استخدام لغة خطاب واقعي جديد يلائم مضمونه ملامح عصر العولمة، من اجل تجديد بل بناء نمط جديد من العلاقة مع الانسان لمرحلة قادمة، بهدف تعزيز روح الانتماء القومي، من خلال معالجة الازمات التي تعاني منها الدولة والنظام السياسي والمجتمع، بما يكفل بقاء الدولة والامن والسلم الاجتماعي، عبر الحِوار والمصالحة الشاملة، بين كل القوى والجماعات السياسية والاجتماعية وفق الأسس والمعايير التي تكفل بناء الدولة المعاصرة.

ثانياً : العولمة والثقافة القومية.

تؤكد الدراسات السوسيولوجية، ان الجماعات القومية تحدد نفسها ومعنى وجودها بسبل شتّى، وان الثقافة هي أداة هذا التحديد، ، ففي تجربة دول الشرق الاوسط ، كانت القيّم الاجتماعية والدينية ميّالة الى الانغلاق والمفاضلة والتفريق، لا الى الانفتاح والتوحيد والمساواة، لذلك كانت الحاجة من قبل هذه النظم السياسية الى آيديولوجيا ونظام قيّم جديد لبناء الامة أو الوطن ، تتمكن من خلالها معالجة مشكلة الاندماج الصانع للأمة (٥٢). ويشكل توحيد الثقافة عبر نُظم التعليم عنصراً أساسياً من عناصر بناء دولة / الامة، لان الدور الذي تؤديه الثقافة، هي وظيفة تَماثُل ومجانسة و تشكل في الوقت ذاته وظيفة تمايز، ويقوم التماثل على وضع هوية موحدة،لان هذا يعني تمييزها عن هويات جماعات اخرى[٥٣].

تفتح العولمة فرص هائلة لتحرر الانسانية بما تتيحه من تفاعل بين مختلف مكوناتها، وما تعمل على تحريره من علاقات وطاقات، وعلى تجاوزه من قيود التخلف والاستبداد التي أصبحت تشكّل أكبر عائق امام تقدم الشعوب في دول الشرق الاوسط، ومَن يقف ضد العولمة فيقول انها تحمل مخاطر تجديد لنظام الهيمنة الدولية، ان

العولمة حقيقة حتمية نخضع جمعياً لقوانينها الجديدة التي يفرضها تقدم مسار العولمة على الجماعات والمجتمعات كافة، وان الخَيار الحقيقي المطروح كما هو الحال على الآخرين، ليس بين الانخراط أو الصد، ولكن بين اخذ مصيرنا بيدنا داخل العولمة أو التحوّل الى أدوات بيد الآخرين، اذ من الضروري الانخراط في السيرورة العولمية بشرط بلورة استراتيجية مميّزة للاستفادة من امكانياتها، والتعامل معها من الداخل[٥٤].

اذ يمكن لهذه النظم السياسية استثمار وتوظيف وسائل الاتصال باعتبارها احدى مظاهر العولمة، لدورها المؤثر الناقل للثقافة بين المجتمعات المختلفة، التي تساهم في تغيير انماط السلوك من خلال نشر المعلومات والتعليم والتنشئة والعلاقات العامة عبر التلاقح بين الأفكار والقيّم والمصالح لتحقيق التكامل الاجتماعي بين الثقافات المتعددة[٥٥]. لذلك يتم التركيز على الثقافة والهوية الثقافية التي تشكل عامل التماسك للقومية في علاقات الصراع والتعاون بين الدول كافة، كونها أكثر تأثيرا من العوامل الاقتصادية والسياسية، على الاختراق الامني والحاق الضرر بسيادة الدول[٥٦].وهذا يعني ان الدخول في العولمة وتقنياتها وميادينها، أمر حتمي ومفروض على كل مجتمع يريد ان يبقى في دائرة المجتمعات التأريخية، ولا ينسحب من الفعالية الدولية المشتركة، من اجل وضع التقدم التقني في خدمة اهداف التنمية المستدامة.

يقول « الفين توفلر» ان العولمة من خلال ثورة الاتصال وفرت تجربة نقل الفرد من ثقافة الى ثقافة اخرى عبر الاطلاع على انماط ومستويات الثقافات الاخرى ومقارنتها مع ثقافته القومية، اي عملية تفاعل بين المجتمعات المختلفة بطريقة التأثر والتأثير لما يحدث خارج الحدود[٥٧]. لذلك فان الاخذ بتقنيات العولمة أمر ضروري للدفاع عن البقاء وضمان النجاح الاقتصادي والثقافي، وان الاستفادة الفعلية من هذه التقنيات يجب ان تتم وفق استراتيجية ذاتية للحد من تأثير القوى المتحكمة والمهيمنة، من اجل الحصول على نتائج ايجابية مضمونة، وبالمقابل فان التخويف من العولمة بوصفها استراتيجية اميركية جديدة للايقاع بشعوب المنطقة سيؤدي لمزيد من التخلف، ويدفع بها باتجاه اهمال ضرورة الاستفادة واستيعاب مظاهر العولمة. ومع ذلك فان الحديث عن فائدة الانخراط فيها لا يلغي خطر الهيمنة، ولا يقلل من قيمة الامكانات التي تفتحها والفرص التي تقدمها، وباختصار ان حمل العولمة لمشروع هيمنة عالمية لا يبرر رفضها ولا البقاء خارجها، ولا يشكل سبباً كافياً لقدحها[٥٨]. لان الجميع خاضع لتحوّلات دولية لا طاقة لنا في تعديل اتجاهها، ولكن المهم ان نفهم آلياتها ونسعى الى تغيير أو تعديل أثرها على ثقافتنا.

فالعولمة ليست نظاماً عالمياً او نموذجاً للحياة، نشأ نتيجة تفاعل طبيعي للثقافات العالمية، بل نظام جديد من العلاقات بين الثقافات ، تعمل على دمج الدوائر الثقافية المختلفة، ضمن فضاء ثقافي مشترك، او قائم فوق الثقافات القومية، لذلك فالعولمة ليست المنشئة لسيطرة ثقافة على ثقافة اخرى، بل منشئة لنمط جديد من السيطرة الثقافية، وعلى اصحاب الثقافات ادراك طبيعة هذا النمط الجديد، من اجل بلورة استراتيجية مناسبة تسمح لثقافاتهم ان تبقى على مستوى المشاركة العالمية الابداعية، والا تتحوّل الى مجرد ثقافة هوية، وهذا يفترض تجديد اساليب طرح المشكلات الثقافية للنجاح والارتفاع بالثقافة الى مستوى متطلبات العصر[٥٩]، وان انفتاح الثقافات على بعضها من دون غرض الهيمنة يمكن ان يشكل وسيلة فاعلة في تعاون المجتمعات متعددة الثقافات وقد ينعكس أثر عولمة الثقافات على زيادة الهوة بين دول الشمال والجنوب من خلال تهديد جانب من الخصوصية الثقافية وهذا يعتمد على مستوى التفاوت في استثمار الموارد العلمية والتقنية المتطورة واثرها على تعزيز الحصانة الثقافية للانسان والمجتمع .

الخاتمة

حاولنا في مضمون البحث تقديم عرض لمفهوم القومية في الشرق الاوسط، وظروف القوى الدولية التي دعمت تأسيس الدولة، وفق مصالحها، وعجز النظم السياسية في تلك الدول عن القيام بمهامها في بناء مؤسساتها والانسان في المجتمع، وما الاحداث التي تشهدها المنطقة الا نتيجة لتلك السياسات، والتي تستوجب بناء الدولة ونظامها السياسي وفق مضمون المعاصرة التي تواكب عصر العولمة في القرن الحادي والعشرين، اذا تمكنت النظم السياسية من صياغة معادلة توازن بين مصلحة المواطن والمصلحة القومية، خدمة وديمومة بقاء القومية والدولة، من خلال فهم مضمون طبيعة العلاقة بين العولمة والدولة وأثر العولمة على مستقبل النظم السياسية في الشرق الاوسط.

الاستنتاجات :

١. ان ازمة النظم السياسية أزمة أداء نتيجة شخصنة المؤسسات، وهي أزمة مواكبة التغييرات الاجتماعية في انكفاء الهويات على ذواتها الثقافية والاقتصادية ، لعدم القدرة على تجاوزها ومعالجتها، كونها لا تستطيع المواكبة بين بنيتها السياسية وبنيتها الاجتماعية بسبب جمود الاولى وتنامي تغيرات الثانية.

٢. ان المنطقة بحاجة الى عقد اجتماعي وسياسي جديد ينظم علاقة النظام السياسي والمجتمع لحلّ الازمات التي تعاني منها النظم السياسية والمجتمع بما يكفل بقاء الدولة والسلم الاجتماعي من خلال الحِوار والمصالحة الشاملة بهدف الاصلاح الشامل للنظام السياسي واعادة بناء الدولة.

٣. ان العولمة حقيقة حتمية نخضع جمعياً لقوانينها الجديدة التي تفرضها تقدم مسار العولمة على الجماعات والمجتمعات كافة، ومن الضروري التعامل معها من الداخل والانخراط في السيرورة العولمية بشرط بلورة استراتيجية متميّزة للقومية للاستفادة من امكانياتها.

٤. العولمة ظاهرة حتمية، وعلى الجميع الاستعداد للتعامل معها لكسب المفيد وتجنب السئ، بدلاً من الرفض والمقاطعة التي ستضع المجتمع و النظم السياسية خارج مسار تطور الحضارة العالمية.

مراجع الهوامش

١. د. اسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٨-١١.

٢. د. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربيةللدراسات والنشر، بيروت،١٩٨٦، ص٣٠٥.

٣. فالح عبدالجبار، الدولة في الوطن العربي: أزمتا الاندماج والشرعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٢٩٥

٤. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للابحاث، الدوحة، ٢٠٠٤، ص ٧٦٠.

٥. د. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار البشير، القاهرة،٢٠٠٤ ،ص٢٩٢.

٦. جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٦٦.

7.Anthony Smith, Theories of Nationalism,London,Duckworth,1983.pp21

٨. د. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤٢

٩. د. اسماعيل زروخي، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠.

١٠. عبدالرحمن العبيدي، ما هي العولمة ، ٢٠١٥/٣/٢، موقع على الانترنت :

١١. أرشد حمد محو، الشباب بين تحديات العولمة والحفاظ على الهوية الوطنية، ٢٠١٥/٤/٢٠، موقع على الانترنت:
http://www.ahewar.org

١٢. د. خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، ايوان للطباعة والتوزيع، دمشق،٢٠٠٩، ص٤٣.

١٣. فارس فائق ظاهر، تأثير العولمة على الدول العربية، ٢٠١٠/٦/٢، موقع على الانترنت:
http://blog.amin.org/faresdahaher/2010/06/02

١٤. أرشد حمد محو، مصدر سبق ذكره

http://mawdoo3.com

١٥. د. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧٧.

١٦. سعيد المتدين، العولمة والدولة القومية، ٢٠١٥/١٠/٦، موقع على الانترنت:
http://www.aljabriabed.net/n59_60_05mutadyin.(2).htm

١٧. جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥٥.

١٨. المصدر نفسه، ص ٧٥٤

١٩. د. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧٦.

٢٠. المصدر نفسه، ص ٦٧٩.

٢١. أرشد حمد حمو، مصدر سبق ذكره.

٢٢. د. اسماعيل زروخي، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠.

٢٣. عدنان السيد حسين، تأريخية الدولة بين الماضي والحاضر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص٤٧.

٢٤. سعيد المتدين، مصدر سبق ذكره.

٢٥. عدنان السيد حسين، مصدرسبق ذكره، ص٥٠.

٢٦. د. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٠٩.

٢٧. نفس المصدر ، ص٥١٩

٢٨. عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٩.

٢٩. نفس المصدر ، ص٥٣.

٣٠. وجيه كوثراني، ازمة الدولة في علاقاتها بالمجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٠١٢، ص ١٥.

٣١. وجيه كوثراني،مصدر سبق ذكره ،ص ٢٣.

٣٢. عمرو حمزاوي، تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٩١.

٣٣. عادل مجاهد الشرجبي، ازمة عجز الدولة وخطر انهيارها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٢٨.

٣٤. آسنا لندكرين، السياسة التركية حيال اقليم كوردستان العراق، ترجمة مصطفى نعمان، دار المرتضى، بغداد، ص ٦.

٣٥ د. رياض عزيز هادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث، جامعة بغداد، بغداد،١٩٨٩، ص٣٦٢.

٣٦. آسنا لندكرين، مصدر سبق ذكره ، ص ٧.وكذلكوجيه كوثراني، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣.

[٣٧] د. رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧١.

[٣٨] فالح عبدالجبار، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٦.

[٣٩] محمد أمزيان، السيادة والسلطة /الآفاق الوطنية والحدود العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٧.

[٤٠] ان السلع السياسية/ العامة التي يستوجب توفيرها من قبل الدولة تتلخص في الامن والامن الانساني وحُكم القانون ونظام قضائي لضمان الحقوق والحريات اضافة الى العناية الصحية والتعليم وتكنولوجيا الاتصال وخدمات البنية التحتية الاخرى،

للمزيد من المعلومات ينظر: عمر حمزاوي، مصدر سبق ذكره، ص٩٣.

[٤١] عادل مجاهد الشرجبي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.

[٤٢] المنصف ونّاس، تحديات الدولة الوطنية في ظل العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٩١.

[٤٣] المصدر نفسه ، ص ٩٥.

[٤٤] عمر حمزاوي، مصدر سبق ذكره، ص٩٦.

[٤٥] فتحي العفيفي، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩- ٥٢.

[٤٦] المصدر نفسه ، ص٤٦.

[٤٧] عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.

[٤٨] فارس فائق ظاهر ، مصدر سبق ذكره.

[٤٩] فرهاد جلال مصطفى، الأمن والسياسة الدولية، مؤسسة حمديللطباعة والنشر،السليمانية، ٢٠١٠، ص ٤٢.

[٥٠] أحمد سرحان، قانون العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت،٢٠٠٠، ص ١٢٧.

[٥١] محمد بوبوش، أثر التحولات الدولية على السيادة الوطنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٣٢.

[٥٢] فالح عبدالجبار، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٧.

[٥٣] فالح عبدالجبار، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٤.

[٥٤] د. برهان غليون، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر، دمشق،٢٠٠٢، ص٣١.

[٥٥] د. تيسير ابو عرجة، الاعلام والثقافة العربية، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص ١١٣.

[٥٦] د. محمد منير حجاب، نظريات الاتصال، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤٩

[٥٧] الفين توفلر، حضارة الموجه الثالثة، ترجمة عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر، بنغازي، ١٩٩٩، ٤٢٩.

[٥٨] د. برهان غليون، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

[٥٩] المصدر نفسه ، ص ٤٤.

المصادر :

أولاً : الكتب

١. د. اسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١.

٢. آسنا لندكرين، السياسة التركية حيال اقليم كوردستان العراق، ترجمة مصطفى نعمان، دار المرتضى، بغداد،بلا.

٣. أحمد سرحان، قانون العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت،٢٠٠٠.

٤. المنصف ونّاس، تحديات الدولة الوطنية في ظل العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦،

٥. بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق، مركز الخليج للابحاث، دبي، ٢٠٠٥.

٦. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للابحاث، الدوحة، ٢٠٠٤.

٧. د. خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، ايوان للطباعة والتوزيع، دمشق،٢٠٠٩

٨. د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، جامعة بغداد، ط٢، ١٩٨٩

٩. فتحي العفيفي، فراغ السلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦،

١٠. فالح عبدالجبار،الدولة في الوطن العربي: أزمتا الاندماج والشرعية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ٢٠١٣.

١١. فرهاد جلال مصطفى، الأمن والسياسة الدولية، مؤسسة حمديللطباعة والنشر،السليمانية، ٢٠١٠.

١٢. عادل مجاهد الشرجبي، ازمة عجز الدولة وخطر انهيارها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣

١٣. د. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربيةللدراسات والنشر، بيروت،١٩٨٦.

١٤. د. عبدالقادر محمد فهمي، المدخل لدراسة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٢.

١٥. عدنان السيد حسين، تأريخية الدولة بين الماضي والحاضر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣.

١٦. عمرو حمزاوي، تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣.

١٧. د. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة،٢٠٠٤ .

١٨. محمد أمزيان، السيادة والسلطة /الآفاق الوطنية والحدود العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.
١٩. محمد بوبوش، أثر التحولات الدولية على مفهوم السيادة الوطنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.
٢٠. وجيه كوثراني، أزمة الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.

ثانياً : الكتب الاجنبية

1. Gupta, A.," Issues in South Asia: Geopolitics or Geo-economics" international Studies, Delhi 1999,pp.15
2.Anthony S., Theories of Nationalism,London,Duckworth,1983.pp21

ثالثاً : مواقع الشبكة العنكبوتية :

1. سعيد المتدين، العولمة والدولة القومية، 2015/10/6، موقع على الانترنت:
http://www.aljabriabed.net/n59_60_05mutadyin.(2).htm
2 فارس فائق ظاهر، تأثير العولمة على الدول العربية، 2010/6/2، موقع على الانترنت:
http://blog.amin.org/faresdahaher/201002/06/ .
3 .عبدالرحمن العبيدي، ما العولمة، 2015/3/2، موقع على الانترنت :http://mawdoo3.com